



المراجع القانوني :

السادة / المأمون حامد وشركاؤه

مدير إدارة التفتيش والمراجعة الداخلية :

الأستاذ / محمد الشيخ البخيت

مسؤول الإلتزام :

د. أحمد الصديق جبريل

Elmamoun Hamid & Co.
Certified Accountants & Consultants



المأمون حامد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير المراجعين القانونيين الى السادة مساهمي

بنك فيصل الاسلامي السوداني (شركة مساهمة عامة)

راجعنا القوائم المالية المرفقة لبنك فيصل الاسلامي السوداني التي تشمل قائمة المركز المالي في 31 ديسمبر 2014 وقوائم الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية مجلس الادارة عن القوائم المالية

إن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . تتضمن مسؤولية مجلس الإدارة تصميم وتطبيق والاحتفاظ بنظام رقابة داخلية مناسب لإعداد وعرض قوائم مالية عادلة وخالية من أي تحريفات جوهرية سواء كانت ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء ، واختيار وتطبيق سياسات محاسبية مناسبة وعمل تقديرات محاسبية ملائمة للظروف.

تمت مراجعة القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 بمعرفة مراجع آخر و أصدر عليها تقرير غير متحفظ بتاريخ 20 فبراير 2014م.

مسئولية المراجع القانوني

تتخصص مسؤوليتنا في إبداء رأي علي هذه القوائم المالية إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . تتطلب تلك المعايير منا الإلتزام بقواعد السلوك المهني ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية .

تتضمن أعمال المراجعة تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة مراجع مؤيدة للمبالغ والإفصاحات الواردة في القوائم المالية. تعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على التقدير المهني للمراجع بما في ذلك تقييم مخاطر الإخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء . وعند قيامنا بتقييم تلك المخاطر نأخذ في الإعتبار نظم الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض قوائم مالية عادلة للبنك بغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، ولكن ليس بهدف إبداء رأي حول فعالية نظم الرقابة الداخلية في البنك. كما تتضمن أعمال المراجعة تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

إننا نعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي مراجعة حول هذه القوائم المالية.

الرأي

في رأينا أن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة ، من كافة النواحي الجوهرية ، عن المركز المالي لبنك فيصل الاسلامي السوداني (شركة مساهمة عامة) في 31 ديسمبر 2014 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفي ضوء القوانين السارية ومتطلبات بنك السودان المركزي ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية.



المأمون حامد عبد الرحمن
المأمون حامد وشركاه
محاسبون ومراجعون قانونيون



الخرطوم في 8 فبراير 2015